ايطاليا :

الشيوعيون يدفعون ثمن الشراكة باهظا

بيرلينغوير : الضغوط تزداد ضد نهج الحزب

يتعرض الحزب الشيوعي الايطالي لضغوط شديدة من اجل فصم الشراكة الخاصة التي عقدها مع الحزب الديمقراطي المسيحي الحاكم . وتشير تقارير من روما ان زعيم الحزب آنريكو بيرلينغوير يعد خطة للانسحاب من هذه الشراكة ، وان المسألة مسألة وقت فقط قبل اعلان انهيار الشراكة الهشة التي لم يحقق مكاسب منها سوى الحزب الحاكم .

ان قلائل من الايطاليين ، واقل من غير الايطاليين يعرفون مضمون الصفقة المعقدة وراء اي تأييد رسمي تحوز عليه حكومة ديمقراطية مسيحية من الحزب الشيوعي منذ ٢٠ عاما . ولكن عدم نشر تفاصيل الاتفاق قد اكد منذ البداية هشاشة مضمونه على صعيد برنامج العمل ، وان كان الكثير قد قيل عن المشاركة في السلطة وما الى ذلك . وقد ضمن رئيس الوزراء جوليو اندريوتي من ورائه ، مساندة اكثرية ٨٠ بالمائة في البرلمان لحكومته . ومع ذلك فان احدا من الاحزاب الخمسة في ائتلافه يتفق مع حزب اخر ، في المسائل التشريعية التي تشكل قضايا ملحة بالنسبة للمواطن العادي . وقد جاء اعلان الحزب الجمهوري مؤخرا عن خطط للانسحاب ليدلل على هشاشة الائتلاف ، ويعزز التوقعات بان الاشهر القادمة ستشهد دورة اخرى من الازمات الحكومية في البلاد .

وبينما يحاول الحزب الاشتراكي جهده لدفع الشيوعيين الى خارج الشراكة ، ويرفع ثمن بقائه ويؤيد في ذلك العديد من قياديي الحزب الديمقراطي المسيحي ، فان عددا اخر من قياديي هذا الحزب يسعى لدى قيادة الحزب الشيوعي للابقاء .. لكن اذا كان الحزب الشيوعي هو محور هذا التصارع ، فانه يبقى الخاسر الاكبر ان لم يكن الوحيد ، من الصفقة المعقودة مع الحزب الحاكم . ان الحزب الاشتراكي يشن حملة ضد الشيوعيين تقول باختصار شديد ان «لينينية» الحزب « الارثوذكسية » وآستمرار توجهه نحو الاتحاد السوفياتي ، تجعله غير مقبولا كشريك في الحكومة ... واذا كان الاشتراكيون يجهرون اليوم بما كانوا يقولونه دائما في الحزب الشيوعي، ولاسباب ليست اقلها ان هذا الحزب قد استولى على اكثر من نصف ناخبيهم حتى الان ، فان هذه الحملة تؤثر على الحزب الشيوعي في اعتماده الطريق البرلماني وتوجهه بالتالي ، لاستقطاب اكبر عدد ممكن من الناخبين . ولكن الاهم بالنسبة لقيادة الحزب ما يحصل في معاقله ، وحملة اليسار الجديد الذي يتهمه بالارتداد .

ان الحزب الشيوعي منذ عقده الشراكة مع الحزب الديمقراطي المسيحي الحاكم ، وهو يدفع ثمنا باهظا متزايدا . وقد وصل الثمن الى حد ان القيادة تعمل حاليا لخطة التراجع والانسحاب . فالنقابات العمالية المفروض نظريا ان يكون الحزب مسيطرا عليها ، هي في الوقت الحاضر ، في حالة تمرد مكشوف ضد كافة نداءات الحزب من اجل المزيد من العمل الجاد ، وتقييد الاجور ، وكل ما يحتاجه النظام الرأسمالي الايطالي لبعث الحياة فيه من جديد . وقد اصبح تعداد العمال والطلبة الراديكاليين والعاطلين عن العمل ، الذين يرفضون تجديد بطاقات انتسابهم للحزب ، بالالاف بسبب شراكة الحزب مع نظام حكم الديمقراطيين المسيحيين . وهذه الظاهرة التي تزداد حدتها اليوم تعكس ازمة حقيقية لقيادة الحزب .

ولهذه الازمة وجه اخر يظهر ناحية الهدر في الثمن الباهظ الذي يتدفعه قيادة الحزب ، هو نهجها الحالي الذي تستلهمه من آستراتيجية « المساومة التاريخية » مع النظام القائم . فالناخبين الذين اعطوا الحزب اكثرية الاصداث في سنة ١٩٧٦ - (٣٥ بالمائة من الاصوات) وعلى مسافة ٤ نقاط من الحزب الحاكم - يتراجعون نحو اليمين ، ونحو اليسار الجديد . وكانت خسائر الحزب الشيوعي في انتخابات الربيع الماضي المحلية دليلا صارخا على هذا التراجع لدى الناخبين ، كما كانت نتائج الانتخابات المحلية في بعض المدن هذا الخريف اسوأ بالنسبة للشيوعيين .

ان خسارة الحزب الشيوعي هذه السنة الاف الاعضاء الذين يرفضون التجديد في حزب يشارك المؤسسة الحاكمة تحت سيطرة الحزب الديمقراطي المسيحي اليميني ، وانحسار اعداد ضخمة من الناخبين من حوله بحسب نتائج الانتخابات المحلية في هذا العام ، اضافة الى حركة التمرد التي يواجهها ضد سياساته ، في النقابات العمالية المفروض ان تكون تحت سيطرة الحزب ، قد اظهرت لقيادة الحزب بما لا يدعو الى الشك ، انه يدفع ثمنا باهظا كحزب شيوعي ليس فقط من دون مقابل يذكر من الناخبين ، بل ومقابل خسارة الحزب المضطردة لاعضاء وانصار ومحازبين ، وفي اجواء اعلامية غير مؤاتية قطعيا له . لكن اذا كانت هذه الوقائع لم تدفع بأمين عام الحزب انريكو بيرلينغوير الى التراجع الكامل عن الشراكة الخاسرة ، فانه يعد على ما يبدو خططا للانسحاب منها . وقد لاحظ المراقبون السياسيون ان بيرلينغوير الذي كان يخطب في جنوى في الشهر الماضي ، يهاجم الرأسمالية ويؤكد تدميرها في النهاية هو غير بيرلينغوير قبل عدة اشهر ، حين شارك في انقاذ هذه الرأسمالية ، ودعا النقابات العمالية الى اجراءات في غير صالح العمال ، لهذا الغرض .

صحيح ان لا الشيوعيين ولا غيرهم تقدم واعلن بان الشراكة كلها يجب ان تنفرط . فالخيار الاخر الوحيد في مثل هذه الحال سيكون اجراء انتخابات عامة مبكرة لا يبدو ان احدا يريدها حتى الان - الشيوعيون خاصة - رغم ان سياسي الحزب المسيحي الديمقراطي قد لا يريدون شيئا افضل من انتخابات عامة قريبة ، في الربيع القادم مثلا، لانهم يراهنون على الحصول على افضل نسبة في الاصوات يحصلون عليها منذ ٣٠ عاما ، فقد كانوا هم المستفيدين في الواقع ، من لعبة التحالفات والشراكة مع الشيوعيين - والى حد ما الحزب الاشتراكي ايضا الذي يتوقع ان يستعيد في اية انتخابات عامة تجري بعد فترة ، ما فقده للحزب الشيوعي عبر العشر سنوات الاخيرة .

■

تشكيل حكومة جديدة في البرتغال

قانون الاصلاح الزراعي يبقي الازمة السياسية مفتوحة

كلف رئيس جمهورية البرتغال راماليهو ايانيش استاذا في القانون لتشكيل حكومة برتغالية جديدة ، وذلك في خطوة لا تحمل امكانية انهاء الازمة السياسية في البلاد ، التي بدات منذ حوالي العام وظلت تتفاعل وتحتد ، حتى وصلت الى اسقاط اخر حكومة قبل ان ينقضي شهر على قيامها . فتكليف كارلوس موتابينتو بتشكيل حكومة تحل محل حكومة نونيرا داكوستا المستقيلة عليها ان تواجه الصراع الدائر بين الاحزاب اليمينية وبين الشيوعيين حول مصير الاراضي الزراعية في جنوبي البلاد ، التي استولى عليها العمال قبل ثلاث سنوات في اثر انتصار حركة القوات المسلحة التقدمية على الديكتاتورية السالازارية والتي جرت عمليات وتجري محاولات لاعادة معظمها الى اصحابها كبار الملاكين والاقطاع .

لقد انفجرت الازمة السياسية في البلاد في اثر بدء مقاومة شديدة من جانب العمال الزراعيين لسياسة اعادة معظم الاراضي الزراعية في منطقة النتيجو الى ملاكيها السابقين ، وهي السياسة التي وضعتها حكومة زعيم الحزب الاشتراكي ماريو سواريش الائتلافيه ، وتمكنت من القيام بسلسلة خطوات تقليدية قبل سقوطها في شهر تموز الماضي . وقد التقى انذاك ومن منطلقات مختلفة ، كل من المحافظين ، والشيوعيين الذين يعارضون هذه السياسة بشدة ، لسحب الثقة من حكومة سواريش التي كانت ائتلافا بين الاشتراكيين والمحافظين . وكان المحافظون قد صمموا على التخلص من الحكومة بهدف الاستئثار بالحكم وابعاد الاشتراكيين ، رغم ان ماريو سواريش كان يتبع سياسة ليبرالية اقرب الى مواقع اليمين منها الى مواقع اليسار . وكانت سياسته الزراعية التي تحولت الى قضية متفجرة مثالا صارخا على انتهاج سياسة يمينية معادية لمصالح الجماهير الشعبية ، وتهدف الى تصفية ما تبقى من مكاسب حققتها هذه الجماهير ، خلال الانتفاضة الثورية التي لم تدم طويلا في البرتغال .

ولم تفشل حكومة سواريش الائتلافية في المباشرة بتنفيذ هذه السياسة . فقد تمكنت من انتزاع عدة مزارع من ايدي العمال الذين يستغلونها ، واعادتها الى ملاكيها السابقين . ولكنها لم تتمكن من المضي بها الى ابعد من ذلك امام مقاومة جماهير العمال الزراعيين وسكان المنطقة الريفيين ومعارضة الحزب الشيوعي الناشطة لهذه السياسة . وعلى الفور فان قانون الذي مررته حكومة سواريش الائتلافية يهدف الى اعادة الاراضي الزراعية التي يقدر ثمنها بأقل من ٧٠ الف نقطة في نظام تقييم معقد . وينص القانون فيما يختص بالمزارع الكبيرة ، على تخصيص جزء من الارض واعادتها لمالكها السابق . في كلتا الحالتين يعني ذلك ان الارض ستؤخذ من المزرعة الجماعية او تعاونية العمال .

هذا بينما « يمنح » القانون نظريا العامل الزراعي خيار السعي للتوظف عند مالك الارض العائد او الذهاب والانتماء الى مزرعة جماعية تكون الايدي العاملة فيها فائضة عن حاجة الارض ، وبالتالي لا تكاد تكفي المزرعة الجماعية لاعالة اصحابها العاملين فيها ... (١)

ولم يكن من الصعب ان يعي العمال الزراعيون ان قانون الاصلاح الزراعي هذا الذي وضعته حكومة سواريش « الاشتراكية » يستهدف اضعاف نظام المزارع الجماعية - واضعاف نفوذ الحزب الشيوعي في تلك المنطقة - وان هذا القانون يعيد العامل الزراعي الى ظلمة ايام الاقطاع عندما كان المزارع يكد ويكدح مقابل اجر لسد الرمق ومكافحة الجوع ولكن من دون ضمانة لاكثر من اسبوع . ولهذا كانت المقاومة ولا تزال شديدة ضد محاولات التنفيذ المستمرة الى الان . فقد حرصت حكومة نونيرا داكوستا التي خلفت حكومة سواريش الائتلافية - واجبرت على الاستقالة بعد ٣ اسابيع - على استغلال استمرارها في الحكم الى حين تشكيل حكومة جديدة ، لمواصلة محاولات تطبيق قانون الاصلاح الزراعي هذا . ولكنها لاقت ذات الصعوبة . وفي الشهر الماضي سقط عدد من الجرحى عندما حاولت قوات من الشرطة اجبار العمال الزراعيين على اخلاء عدد من المزارع التي تقرر اعادتها لمالكيها السابقين . ولكن الحكومة اجبرت في النهاية على التراجع عن استخدام القوة ففي منطقة النتيجو الجنوبية الزراعية ، يعيش ٣٧ بالمائة من السكان من الزراعة، ويسود المنطقة نظام المزارع الجماعية . واية خطوة حكومية معادية لمصلحة العمال الزراعيين لا بد وان تواجه مقاومة شديدة حيث يشترك جزء كبير من السكان اصحاب المصلحة في بقاء وتعزيز نظام المزارع الجماعية ، وكذلك معارضة شديدة من الحزب الشيوعي الذي ادان محاولات تدمير « المكاسب الثورية » ، وتعهد بان لا يسمح لهذه المحاولات بالنجاح مطلقا - ويسند الحزب في موقفه هذا القوى اليسارية الاخرى .

ويعتمد العمال الزراعيون في مقاومتهم على اسلوب مميز في كل مرة تحاول الحكومة فيها تنفيذ قرار يقضي بانتزاع مزرعة جماعية واعادتها الى مالكيها السابقين . وقد ثبتت فعالية هذا الاسلوب . ففي كل مرة تصل فيها قوة من الشرطة لتنفيذ قرار من هذه القرارات وتتمكن من اخلاء الارض وتسليمها لسيدها القديم ، يعود العمال الزراعيون الى احتلال المزرعة من بعد رحيل القوة ويضطر المالك السابق الى مغادرتها . وتتكرر عملية الاخلاء والعودة حتى ينفذ صبر قوات السلطة ويبأسوا من معاودة الكرة ..

وتتحجج الحكومة والاحزاب اليمينية بسؤ الادارة في المزارع الجماعية بسبب فقدان « الحافز الفردي » ، وبتدهور الانتاج فيها . لكن اذا كان صحيحا ان الانتاج منخفض في منطقة النتيجو فانه صحيح ايضا وبحسب ما قاله مهندس زراعي برتغالي ، ان مسؤولية ذلك لا تقع على نظام المزارع الجماعية والتعاونيات . اذ ان بعضها يعمل بدرجة جيدة وبعضها فاشل كما هي الحال بالنسبة للمزارع التي اعيدت الى مالكيها السابقين او تلك التي لم يتم الاستيلاء عليها وبقيت في ايدي اصحابها . هذا ، بالاضافة الى حقيقة ان الحكومة تستخدم سلاح المساعدات الزراعية لمحاربة نظام المزارع الجماعية والعمل على افشالها .

وتدعي حكومة لشبونة ان « قانون الاصلاح الزراعي » هذا هو قانون عادل بالنسبة لصغار الملاكين . كما تدعي دستورية القانون ، ولكنها في الوقت الذي تحاول فيه انتزاع المزارع الجماعية من ايدي العمال الذين يشغلونها ويستغلونها ، لاعادتها الى مالكيها السابقين ، فانها تتجاهل القانون الذي ينص على مواصلة الحكومة لعملية مصادرة اراضي كبار الاقطاع ... لقد سقطت حكومتان خلال اقل من عام بسبب هذا القانون ، وقامت حكومة ثالثة لحل الازمة السياسية التي نشبت بسببه . ولكن حكومة موتابينتو لن يكون باستطاعتها وضع حد لهذه الازمة . فالمعروف ان رئيس الحكومة الجديد دخل المعترك السياسي عندما قاد « الحزب الديمقراطي الاجتماعي » اليميني ، في الجمعية التأسيسية في سنة ١٩٧٥ - وكان وزيرا للتجارة في حكومة سواريش سنة ١٩٧٧ - ورغم انه ترك الحزب عندما كشف نزوعه الحاسم الى اليمين ، الا ان هذا لا يعني بان حكومته ستأخذ موقفا مغايرا من موقف حكومة سواريش من « قانون الاصلاح الزراعي » ، موضوع الصراع . وهذا ينذر بمرحلة اكثر سخونة في البرتغال اما مع اصرار نظام الحكم القائم على محاولة اقناع العمال الزراعيين ، الذين يعملون الان يوميا بصورة مضمونة ، وبدخل مضمون ، في المزارع الجماعية ، بان مصالحهم تكمن في عودة ملاكي الارض السابقين ، وفي عودتهم الى عهد العمل غير المضمون والدخل غير المضمون !